

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الأخ الأعز الأستاذ الدكتور ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسأل الله أن يتقبل منا ومنكم الصيام والقيام، ويعجل بالفرج عن المسلمين.
وبعد: فهذا ما تكرمتم بالسؤال عنه، وأرجو الله تعالى التوفيق.
حديث الصَّيْحَة في شهر رمضان - ومعه علامات وفتن أخرى - رواه من الصحابة: أبو هريرة، وفيروز الديلمي، وابن مسعود رضي الله عنهم.

فحديث أبي هريرة: رواه الحاكم (٨٥٨٠) وضعفه، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٥١٥) وقال: ليس لهذا الحديث أصل عن ثقة، ولا من وجه يثبت، وعلّق الذهبي على رواية الحاكم فقال في «تلخيص المستدرک»: موضوع.
لكن له رواية مختصرة جدًا عند الطبراني في «الأوسط» (٥١٢) وفيها محل الشاهد، وإسنادها ضعيف.
وحديث فيروز الديلمي: رواه الطبراني في «المعجم الكبير» ١٨ (٨٥٣)، وفي إسناده أكثر من راو ضعيف وعلّة، أحدهم راو متروك، وقال الذهبي في «ترتيب الموضوعات» (١٠٢٢): «هذا باطل، في سنده من يتهم».
وحديث ابن مسعود: رواه نعيم بن حماد، وأبو الشيخ كلاهما في كتاب «الفتن»، وهو طرف من حديث طويل في الفتن، رواه الحاكم أيضًا (٨٥٩٠) وضعفه، لكن قال الذهبي: «ذا موضوع، والسلام».

وعلى هذا: ذكر الحديث ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣ (١٦٨٦، ١٦٨٧)، وكذلك حكم عليه بالوضع - دون تفصيل في التخريج - ابن القيم في «المنار المنيف» ص ١١٠.
فمن حكم عليه بالوضع: كان له سند من كلام هؤلاء الأئمة.

لكن من تابع البحث والروايات في كتب الفتن، ومنها: كتاب «الفتن» لنعيم بن حماد فإنه سيرى طرقًا وروايات عديدة، منها الروايات المرفوعة، ومنها الآثار الموقوفة، وليس فيها مرفوع ولا موقوف صحيح ولا قريب من الصحيح، كما قال العقيلي: ليس له أصل عن ثقة، ولا من وجه يثبت.

لكن التساؤل بلغة المحدثين: أليس تعددها مع اختلاف طرقها، يجعل لها شيئًا من الثبوت والاعتبار؟ اللهم نعم، لأن هذه الآثار الموقوفة هي حكاية عن أمر مغيب، لا مجال للرأي فيه، فلها حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان لفظها عن صحابي أو تابعي، فإذا جمعت إلى بعضها كان لها اعتبار.

وهذا الذي أميل إليه، والله أعلم: التوقف عن الحكم عليه بالوضع، لتعدد طرقه واختلاف أسانيده، كما أني لا أحكم على مجموعها بالصحة. والله أعلم.

أخوكم

محمد عوامنة



إصطنبول ١٤٤١/٩/١٢ هـ